الهاتف النووي الأحمر ومستقبل العلاقات الباكستانية الهندية

□ .. ماجرى الاتفاق عليه بين باكستان والهند مطلع هذا الاسبوع في ما يتعلق بتخفيف مخاطر الحوادث النووية المستقبلية يزيد من تأكيدات أن شبه القارة الهندية تتجه نحو السلام خاصة أن الاتفاق يعد الأول في هذا الجانب شديد الحساسية، أيضا إنه يأتي في ظل حكومة جديدة في نيودلهي أتت بها صناديق الاقتراع في الانتخابات الديمقراطية التي جرت في مايو الماضي اخرجت حكومة ائتلاف بهارتيا القومي المتشدد بزعامة رئيس الوزراء السابق فاجبايي الذي كان يقود بنفسه تحولات السلام الأخيرة بعدما اقتنع أن المواجهات لن تقود إلا إلى الأسوء وهو الأمر الذي يدركه أيضا المسؤولون الباكستانيون بقيادة الجنرال برويز مشرف.

محمد القراري

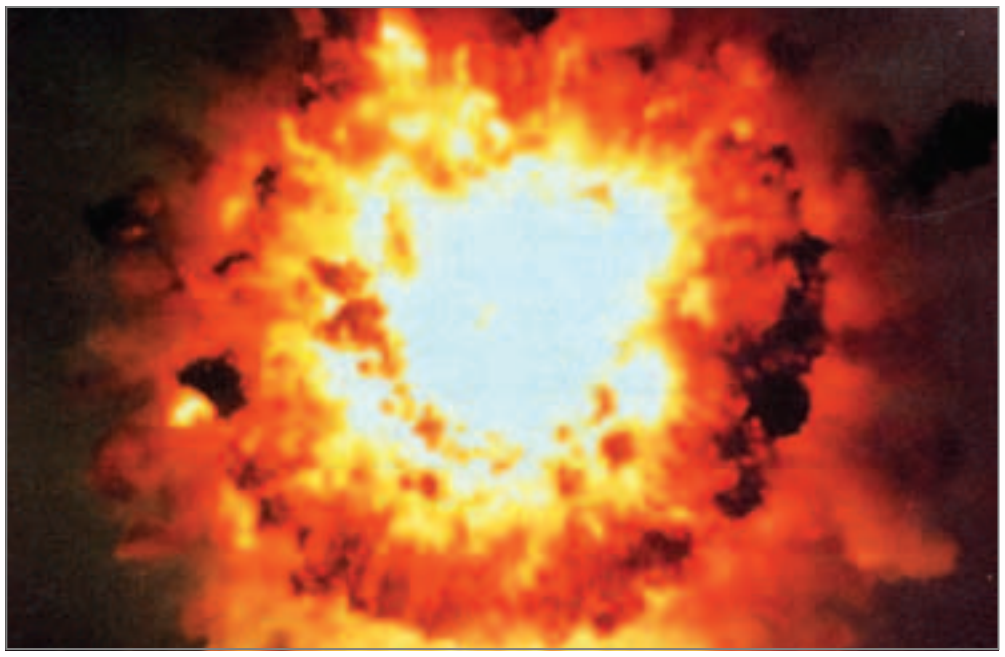

ويبدو أن حكومة حزب المؤتمر ستحذو حذو سابقتها فيما يتعلق بجهود التقارب مع الحكومة الباكستانية وإن كان ذلك بطريقة قد تختلف دوافعها وأساليبها بالذات في ظل غياب القيادات الكاريزمية للحزب من آل نهرو وغاندي وإن كانت سونيا غاندي الايطالية الأصل قد نجحت في الحفاظ على وحدة الحزب واعادته بقوة إلى السلطة بعد غياب استمر قرابة عقد من الزمان.

وتكمن أهمية الخطوة التي جرت أوائل هذا الاسبوع أنها تتعلق بالجانب النووي المثير للمخاوف ليس على الساحتين الداخليتين للبلدين بل الاقليمي والدولي حيث يتضمن الاتفاق إقامة خط هاتفي ساخن وسري بين وزارتي خارجية البلدين لتبادل المعلومات النووية المهمة وبشكل مستمر ودون حواجز أو وسيط من أجل تعزيز الاستقرار النووي في اقليم جنوب آسيا وهو ما يعد من قبل المحللين خطوة أولية لتأسيس أول مركز لمراقبة ووقف انتشار هذه الأسلحة وتخفيف مخاطر حوادثها ولمضاعفة الشفافية وإزالة الغموض بين الدولتين.

واعتبر كثير من المراقبين أن الاتفاق يعد الأهم بعد اتفاق تحديد خط وقف اطلاق النار بين الدولتين في اقليم كشمير المتنازع عليه والذي تم التوصل إليه في يوليو ١٩٧٢م بين رئيسي وزراء البلدين في تلك الفترة انديرا غاندي وعلي بوتو وعرف باتفاق (شيملا) خاصة في ظل تعقيد هذا الصراع الذي يرجع إلى حوالي سنة عقود بين باكستان والهند اللذين ازدحم تاريخهما بكثير من علاقات التوتر ولدت ثلاث حروب وكادت الرابعة أن تحدث نهاية عام ٢٠٠١م وبداية ٢٠٠٢م، إلا أنه وخلال هذه العقود أيضا شهدت العلاقة العديد من المحادثات واجتماعات القمة اثمرت الكثير من ايجابيات التقارب وجنبت شعبي البلدين ويلات وكوارث مجهولة التقدير والعواقب.

العلاقات وحكومة المؤتمر الهندي

● وقلل الاتفاق الأخير من المخاوف التي تركها فوز حزب المؤتمر على مستقبل العلاقات بين اسلام اباد ونيودلهي بأن تتراجع بعدما شهد العامان الماضيان تطورا ملحوظا في الاتجاه نحو تخفيف مستوى الصراع التقليدي وتطبيع العلاقات الثنائية عقب المبادرات التي أعلنها آنذاك بيهاري فاجبايي في ابريل ٢٠٠٣م وزيارته إلى باكستان لحضور قمة منظمة جنوب آسيا وكل ذلك جاء بعد مبادرة برويز مشرف في مصافحة فاجبايي في قمة اقليمية أخرى عقدت بإبان التوتر عام ٢٠٠٢م وكل ذلك شجع البلدين على ابداء قدر من المرونة المنهجية في التعامل مع الثوابت التقليدية عبرت عنها اسلام اباد بتجميد بعض بنود قرارات الامم المتحدة الخاصة بكشمير التي تثير خلافا شديدا بين الشعبين خاصة البنود المتعلقة بتطبيق حق تقرير المصير، كل هذه التطورات جرت أو ارتبطت بحكومة بهارتيا والخوف أن تغير حكومة ائتلاف حزب المؤتمر والمدعومة من الاحزاب الشيوعية واليسارية (٥٦) مقعدا إلى جانب (٢١٧) مقعدا للائتلاف على تلك الاندفاعة بالرغم من تاكيد قادة حزب المؤتمر على استمرار سياسة التقارب التي بدأت في بيان برنامجهم الحكومي للفترة القادمة ، خاصة أن لدى المتشككين في عدم قدرة عربة السلام على السير إلى هدفها النهائي بنفس القوة التي بدأت بها، عدة مؤشرات يستندون إليها في مخاوفهم المعلنة وربما كانت قوية إلى ما قبل اتفاق الهاتف الساخن النووي مع أنه لايقضي عليها نهائيا، أيضا فالسياسة متغيرة وتتحكم بها قوى مؤثرة داخلية واقليمية وخارجية خاصة قضية الصراع الباكستاني الهندي ومن مؤشرات القلق والخوف تطرق برنامج حزب المؤتمر نحو الداخل وتراجع الأهمية النسبية للقضايا السياسية الخارجية بما في ذلك مشكلة كشمير التي اقتصرت معالجتها على بعض الفقرات المقتضبة والغامضة.

أيضا الانتقادات الشديدة التي وجهها برنامج المؤتمر الهندي لسياسة حكومة فاجبايي تجاه باكستان وكشمير والتي تعد أحد مظاهر تناقض وتقويض استقلالية السياسة الخارجية الهندية والتحولات المفاجئة لتلك السياسة.

زيادة إلى تلك العوامل غموض موقف الحكومة الهندية السابقة بشان التدخل الامريكي في الصراع الهندي الباكستاني بما يتناقض والثوابت الهندية الخاصة برفض فكرة تدويل الصراع أو الوساطة الدولية التي اتبعت لدى السياسة الهنود طوال العقود الماضية وفي ظل فترات حكم حزب المؤتمر.

كذلك أكدت الحكومة الجديدة أنها وعلى العكس من سابقتها ستتبنى سياسة متسقة تقوم على المحادثات الرسمية وغير الرسمية حول جميع القضايا بما في ذلك مشكلة كشمير استنادا إلى اتفاقية شيملا.

وهو ما يفسر رغبة حكومة المؤتمر في العودة إلى (المنهج الثنائي) في ادارة الصراع وتهميش الدور الدولي مع صعوبة ذلك في الوقت الراهن خاصة أنه لعب وبصورة قوية في تخطي الازمات الخطيرة التي شهدتها الهند وباكستان في العامين الأخيرين، حيث استطاعت الولايات المتحدة انطلاقا من حساباتها الخاصة اجبار طرفي الصراع على الحوار وطرح بعض الأفكار حول البدائل المحلية للتسوية.

إلا أن هذا الدور يتوقع أن لايجد الترحيب من قبل الاحزاب اليسارية والشيوعية والتي لها تاثير داخل البرلمان وعلى توجهات الحكومة الائتلافية وجعلها تتخذ مواقف أكثر تشددا ازاء التوجه الامريكي في السياسة الدولية ومحاولة تعزيز المحور الهندي الروسي على حساب الشراكة مع الغرب.

المتغيرات والسياسة

● يدرك الساسة الباكستانيون والهنود أن هناك تطورات سياسية واستراتيجية اقليمية ودولية تجبرهم على التكيف مع نتائجها ومتطلباتها حيث نجحت حكومة برويز مشرف في افشال استراتيجية الضربة الوقائية ضدها والتي اعتمدها القوميون الهندوس المتشددون في حكومة فاجبايي واراد تطبيقها تحت تاثير أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م من خلال الجهود التي بذلها الجيش الباكستاني ولايزال في الانخراط ضمن التحالف الدولي الذي تقوده امريكا لمحاربة الارهاب والذي بدأ من جارتها افغانستان وضرب التيارات والمنظمات الدينية المتشددة داخل أراضيها مع المحافظة على استقرار المعادلة السياسية الداخلية وتلاحم المؤسسة العسكرية والمعارضة الاسلامية في مواجهة المخاطر الخارجية وحافظت باكستان على استمرار بناء قدراتها العسكرية ومعالجة الاختلالات السياسية بواسطة الحوار وتحت قبة البرلمان وإن كان يقتضي أحيانا الانقلابات العسكرية البيضاء مثل حالة صعود الرئيس برويز مشرف إلى السلطة عن طريق انقلاب ثم عاد مجددا إلى العمل الحزبي والانتخابي ونهاية هذا العام سيتخلى عن قيادة الجيش الباكستاني إلى الحكومة كما كان عليه الحال سابقا بعدما استطاع تجنيب باكستان آثار تحولات خطيرة جرت قرب حدودهم اضافة إلى اجادة قراءة التقارب الأخير بين الولايات المتحدة والهند والتحالف الآخذ في التطور بين نيودلهي والكيان الاسرائيلي خاصة في جوانب التسلح وهذا الاخير لاشك انه يستهدف قدراتها الاستراتيجية فيما الأول يركز على تحييد منطقة آسيا بكاملها.

الرادع النووي

● وما يدور حالياً من تطورات في العلاقات بين اسلام اباد ونيودلهي لايمكن اغفال ابرز العوامل المتحكمة في منحنيات مسيرة الصراع وهو الرادع النووي الذي بدأ الجانبان التفكير به منذ ستينات القرن الماضي ونجحت الهند في اجراء أول تفجير نووي سلمي في مايو ١٩٧٤م واستطاعت المضي قدما في ظل تغاضي دولي ودعم غربي تكنولوجي وعلمي إلى أن جاءت حكومة بهارتيا جاناتا الهندوسي في عقد السبعينيات اعلنت الهند رسميا دخول النادي النووي وذلك في اجراء ٣ تفجيرات نووية بولاية راجستان واتبعتها بتفجيرين وذلك في مايو ١٩٩٨م وتقدر تقارير استراتيجية حجم الترسانة النووية الهندية بـ٧٠ رأسا نوويا أو أكثر من ذلك بكثير كما قامت وفي موازاة ذلك بتطوير برامجها الصاروخية الذي نسمع بين فترة وأخرى باجراء تجارب اطلاق لصواريخ ذات مدايات مختلفة ما بين ١٠٠ كيلو متر و١٥٠٠كيلومتر وتجري دراسات لتطوير صارخ بريتفي بعيد المدى ٨٠٠٠ كيلومتر يستطيع الوصول إلى أي مكان في آسيا ومنطقة الشرق الاوسط.

وعلى الجانب الآخر من محاور الصراع وهي باكستان التي لم تقف مكتوفة الأيدي منذ الرئيس الباكستاني ذو الفقار علي بوتو الذي تولى دعم البرنامج النووي ومن اقواله المشهورة (إذا بنت الهند القنبلة فإننا سنفتات الاعشاب والأوراق ونعاني آلام الجوع حتى نحصل على قنبلة من صنع أيدينا) وذلك في العام ١٩٦٥م أي بعد أعوام من بدء الاهتمام الهندي بصنع السلاح الذري لكن اسلام اباد لم تلق غض الطرف عن نشاطها كما حدث مع الهند بالذات من قبل الولايات المتحدة حيث قامت بفرض سلسلة من الاجراءات الاقتصادية ضدها منذ العام ١٩٧٩م.

مع ذلك اصر الباكستانيون على الوصول إلى صنع الرادع النووي وضاعفت من نشاطاتها بعدما فجرت جارتها اللدودة في منتصف السبعينات أولى تجاربها السلمية وأوكلت باكستان مهمة انجاز ذلك إلى علمائها وبالذات العالم عبدالقدير خان أبو القنبلة الباكستانية الذي نجح في مهمته واعلنت اسلام اباد في ١٩٩٤م امتلاكها القنبلة النووية وبعد اجراء الهند تجاربها النووية بيومين بدأ التحضير لاجراء تجارب مماثلة ولم ينته مايو ١٩٩٨م إلا وباكستان أجرت تجارب نووية واعلنت أن لديها صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية، وواصلت تطوير ترسانتها الصاروخية وأجرت تجارب اطلاق صواريخ يصل مداها إلى أكثر من ٢٠٠٠ كيلومتر وتسعى إلى تطوير هذه الترسانة لاحداث التوازن النووي والاستراتيجي مع الهند.

إلا أن هذا السباق في التسلح يظل عقبة أمام جهود النمو الاقتصادي للبلدين اللذين تعاني شعوبهما ويلات الفقر لأن برامجهما العسكرية تاخذ من ميزانية الدولتين الكثير من مليارات الدولارات مما يجعل قيادة البلدين أمام تحديات كثيرة أما إنهاء الخلافات الشائكة والتفرغ لمعارك التنمية الاقتصادية وذلك ما يؤيده العقل والمنطق أو مواصلة السباق الذي قد يؤدي إلى اهلاك الدولتين، والمثال الحي على ذلك ما حدث للاتحاد السوفيتي وهو ما بدأ يدركه الساسة في اسلام اباد ونيودلهي.

أيضا سباق التسلح النووي في جنوب آسيا إلى جانب الصين وما هناك من طموحات لدخول هذا النادي كما هو الحال لدى كوريا الشمالية يزيد المخاوف الدولية بالذات لدى واشنطن والاتحاد الاوروبي من أن يؤدي ذلك إلى عدم استقرار منطقة آسيا شديدة الأهمية الاقتصادية لدى الغرب بما تمتلكه من اسواق اقتصادية وأيدي بشرية ماهرة ورخيصة إضافة إلى ما تختزنه من ثروات طبيعية كالنفط في منطقة بحر قزوين.

، هذا وغيره من حسابات السياسة والاقتصاد يحتم على امريكا أن تسارع في دفع الجهود بين البلدين المتصارعين سابقا والساعيين نحو السلام كما هو الحال هذه الأيام لبذل كثير من الجهود لمنع أي احتكاكات مستقبلية والمساعدة لحل المشكلات المسببة لهذا الصراع كقضية كشمير بصورة ترضي الطرفين دون اللجوء إلى تغذية هذه الصراعات من أجل احتواء دولة ما أو خلق مناطق أزمات لتبرير اللجوء إلى سياسات الغطرسة والقمع وعودة الاستعمار وإن بصور جديدة إلى هذه المناطق.

ويبقى السؤال هل علاقات التعاون والحوار بين باكستان والهند ستواصل مد خط هاتف الاستقرار النووي بالسخونة أم أن متغيرات السياسة والمصالح ستقطع عنه الحرارة والعودة إلى المواجهات من جديد؟؟ وهو ما سيجيب عنه الباكستانيون والهنود في مستقبل الأيام..